

Distr.: General  
30 November 2006  
Arabic  
Original: English



## لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش

### مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بإحالة التقرير الفصلي السابع والعشرين بشأن أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش إلى مجلس الأمن. وقدم التقرير الرئيس التنفيذي للجنة بالنيابة وفقا للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩).



## التقرير الفصلي السابع والعشرون بشأن أنشطة لجنة الأمم المتحدة للمرصد والتحقيق والتفتيش وفقا للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)

### أولا - مقدمة

١ - يغطي التقرير الحالي، وهو التقرير السابع والعشرون الذي يقدم وفقا للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، أنشطة لجنة الأمم المتحدة للمرصد والتحقيق والتفتيش، خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

### ثانيا - التطورات

٢ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصل الرئيس التنفيذي للجنة بالنيابة ممارسة إحاطة رؤساء مجلس الأمن وممثلي الدول الأعضاء ومسؤولين من الأمانة العامة بشأن أنشطة لجنة الأمم المتحدة للمرصد والتحقيق والتفتيش. وبالعلاقة مع اختتام الدورة التدريبية التي نظمتها اللجنة في كولونيا، ألمانيا (راجع الفقرة ١٨ أدناه)، التقى الرئيس التنفيذي للجنة بالنيابة مفوض الحكومة الاتحادية الألمانية لشؤون تحديد الأسلحة ونزعها السفير فريدريك غرونيغ في برلين في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

### ثالثا - أنشطة أخرى

#### موجز

٣ - يستمر العمل على إنجاز نسخة من الموجز أزيلت منها جميع المعلومات المتعلقة بانتشار الأسلحة وغيرها من المعلومات الحساسة.

#### المراسلات مع العراق

٤ - على ضوء خطط العراق للانضمام إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة<sup>(١)</sup>، كتب الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة في ١٨ آب/أغسطس إلى اللجنة طالبا الحصول على نسخ من "شهادات تدمير" المواد والتجهيزات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية التي جرى تدميرها بإشراف الأمم

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٧٤، الرقم ٣٣٧٥٧.

المتحدة، ونسخة من "بروتوكول التسليم" الموقع عام ١٩٩٤ بين العراق ولجنة الأمم المتحدة الخاصة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن نقل موقع المثنى لإنتاج عوامل الحرب الكيميائية إلى عهدة العراق. ويتضمن البروتوكول عرضاً كاملاً لأنشطة التدمير التي نفذت في المثنى بين العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٤، ويحدد أيضاً تدابير السلامة والأمن الواجب تطبيقها في الموقع، وهو يبقى ساري المفعول اليوم.

٥ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر، جاء طلب جديد من الممثل الدائم للعراق للحصول على نسخة من وثيقة عمل اللجنة المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ بشأن مسائل عالقة تتعلق بنزع الأسلحة وردود العراق على تلك المسائل.

٦ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أبلغ الرئيس التنفيذي للجنة بالنيابة المجلس أنه يعتزم الرد إيجاباً على الطلبين وأنه سيتوخى المراعاة الواجبة لإزالة أي مواد تتعلق بانتشار الأسلحة وغيرها من المواد الحساسة. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر على التوالي، حضر خبراء اللجنة جميع الوثائق ذات الصلة، وأزالوا المعلومات المتعلقة بانتشار الأسلحة وغيرها من المعلومات الحساسة من المواد المقدمة وزودوا البعثة بأقراس مدججة تلبّي الطلبين. وتضمنت المواد المقدمة عدداً كبيراً من شهادات التدمير وبروتوكول التسليم و ٥٤ وثيقة تتعلق بمسائل عالقة بشأن نزع الأسلحة. وبلغ إجمالي الوثائق التي جرى تقديمها ٢٠٠ ١ صفحة بشكل إلكتروني.

### مؤشرات

٧ - من خلال عملية استعراض وتقييم التجربة التي اكتسبتها اللجنة في ميدان التفتيش مع الوقت في العراق من حيث ما طورته واستخدمته من منهجيات، بدأت في الظهور عناصر عملية هامة من بينها أهمية البحث عن المعلومات بصورة شاملة في أوسع ما يمكن من المصادر. ومن شأن مواصلة تحليل هذه المعلومات أن تعطي مؤشرات عن أنشطة محتملة غير معلنة تتعلق بأسلحة محظورة. ويمكن أن يؤدي هذا بدوره إلى اكتشاف مجالات للتحقيق ليس بالإمكان استجلاؤها بدون ذلك.

٨ - ويتطور تفهم هذه المؤشرات لدى موظفي اللجنة واستخدامهم لها كعنصر هام في منهجية التفتيش التي تتبعها اللجنة. وينصب التركيز على تحديد مجالات وأنواع البيانات بطرق منها استخدام أدوات الحاسوب. ومن المتوقع أن تقدم هذه المؤشرات مساهمة هامة في زيادة عمق وشولية منهجية الأمم المتحدة وذلك بالتأسيس لقدرات متعددة الأطراف للرصد والتحقق والتفتيش تكون أكثر كفاءة وفعالية. وهناك ورقة أرفقت بهذا التقرير تتضمن أمثلة تفصيلية لهذا النوع من العمل.

## رابعاً - مسائل أخرى

### المكاتب الميدانية

٩ - في بغداد، قام الموظفان الوطنيان الباقيان من موظفي اللجنة والمتمركزان الآن في مقر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في المنطقة الدولية، بالحفاظ على التجهيزات التي جرى إحضارها من مجمّع القناة التابع للأمم المتحدة لدى إغلاقه، وتفحصا لوائح التوضيب، وقاما بفتح معدات الدعم المكتبي واختبارها للتأكد من صلاحيتها للتشغيل. وجرى فصل الأجهزة المتعلقة بالأسلحة عن غيرها من المعدات وتم تأمينها.

١٠ - وفي قبرص، جرى إعداد قائمة بجميع المعدات المستعادة من مجمّع القناة وأُرسلت إلى نيويورك. وجرى إرسال الدفعة الأخيرة من الحواسيب المستعادة والتي تعود إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى فيينا. وجرى تجهيز معدات التفتيش ومعدات المختبرات المستعادة من المختبرات الكيميائية والبيولوجية، وذلك استعداداً لقيام خبراء اللجنة بصيانتها.

١١ - وواصل مكتب قبرص الميداني تقديم الدعم إلى برنامج الأغذية العالمي وخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدات الإنسانية في مهمتها في لبنان عبر توفير التجهيزات والأماكن المكتبية للاستخدام اليومي حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

### ملاك الموظفين

١٢ - ومع نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع عدد موظفي اللجنة من الفئة الفنية ٣٤ موظفاً. وهم ينتمون إلى ١٩ جنسية، ومن بينهم ٧ نساء.

### الزيارات التقنية والاجتماعات وحلقات العمل

١٣ - في أيلول/سبتمبر، حضر الرئيس التنفيذي للجنة بالنيابة وموظفان آخران المؤتمر العام الخمسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا.

١٤ - وفي أيلول/سبتمبر، حضر الرئيس التنفيذي للجنة بالنيابة وخبير من اللجنة مؤتمراً في باريس عن مكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وسبل الاستجابة لها، وقدم ورقة بشأن التحقق من أسلحة الدمار الشامل. وتناول المؤتمر مجالات تتصل بالاستجابة التقنية والسياسية والاستراتيجية للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، بما في ذلك أوجه التقدم الأخيرة من أجل تطويرها مستقبلاً وتطبيقها في الصناعات العسكرية والمدنية.

١٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، حضر خبير من اللجنة المؤتمر الوطني الثاني بشأن أخذ العينات البيئية واكتشاف العوامل التي تشكل خطراً بيولوجياً، في نيويورك. وركز المؤتمر على أوجه التقدم في علم أخذ العينات البيئية واكتشاف العوامل التي تمثل خطراً بيولوجياً على وجه التحديد.

١٦ - ويحضر حالياً خبير من اللجنة المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في جنيف والذي يستمر من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر.

### التدريب

١٧ - أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، أقامت اللجنة دورتين تدريبيتين للموظفين المدرجين على قائمتها. وأجريت الأولى في بلويستي، رومانيا، من ٣ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وكانت ثاني دورة خاصة بالتكنولوجيا المتعددة الاختصاصات ومصممة لتطوير فهم أفضل للتكنولوجيات والمعدات المستخدمة في تشغيل مصافي النفط والمصانع البتروكيميائية وأهميتها في عمليات الرصد وفقاً لولاية اللجنة (أجريت أول دورة من هذا النوع في كندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥). وشارك في هذه الدورة ٢٠ خبيراً من ١٥ دولة عضو وأحد موظفي اللجنة في المقر. وتمكّن المشاركون من زيارة عدد من المصافي والمجمعات البتروكيميائية ومن إجراء تدريب عملي على التفتيش في إحدى هذه المنشآت.

١٨ - وأجريت دورة أخرى في كولون، ألمانيا، من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وشارك في هذه الدورة ١٩ خبيراً من ١٣ دولة عضو، وكان الهدف الرئيسي منها تطوير مهارات عملية لتفتيش ورصد معدات وقدرات الإنتاج ذات الاستخدام المزدوج في مجال الصواريخ. واشتملت الدورة على زيارات إلى منشآت ذات صلة للتعرف على أحوالها كما تضمنت تدريباً عملياً على التفتيش.

١٩ - وتعرب اللجنة عن امتنانها لحكومي رومانيا وألمانيا على الدعم الذي قدمته للدورتين التدريبيتين اللتين نظمتهم.

### خامساً - هيئة المفوضين

٢٠ - في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم فرانسيس ريكورد (الولايات المتحدة الأمريكية) استقالته من هيئة مفوضي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش لدى خروجه من

وزارة الخارجية. وقد عيّن الأمين العام بعد ذلك روبرت ويتاجيفسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) عضواً في الهيئة.

٢١ - وعقدت هيئة المفوضين دورتها العادية الرابعة والعشرين في نيويورك في ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وحضر الدورة أيضاً مراقبون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

٢٢ - وأحاط الرئيس التنفيذي للجنة بالنيابة المفوضين علماً بالأنشطة التي نفذتها اللجنة منذ اجتماعهم الأخير والأنشطة التي تخطط لتنفيذها خلال الربع التالي من السنة. إضافة إلى ذلك، جرى تقديم عروض بشأن الصور الأخيرة للمواقع العراقية والمعلومات العلنية المصدر بشأن العراق مما له صلة بولاية اللجنة. وجرى تقديم عرض أيضاً بشأن إطار عمل لدليل اللجنة للتدريب.

٢٣ - وشهدت دورة هيئة المفوضين مناقشة أولية لمشروع ورقة بشأن حفظ مجموعة مواد اللجنة. وأعرب عدد من المفوضين عن استعادهم للإدلاء بتعليقات إضافية بعد استشارة خبراء في المحفوظات. وتواصلت اللجنة استعراض ومعالجة المعلومات التي جرى جمعها لتخزينها واستعادتها إلكترونياً.

٢٤ - وأعربت الهيئة عن تقديرها للرئيس التنفيذي للجنة بالنيابة لبيانه الاستهلاكي الشامل، كما أعربت عن تأييدها للأنشطة الجارية والمقررة مستقبلاً لعام ٢٠٠٧ والتي عرضها الرئيس التنفيذي للجنة بالنيابة في بيانه الشفوي وفي تقريره الفصلي. وعلى ضوء استمرار عدم الوضوح فيما يتعلق بعودة مجلس الأمن إلى النظر في ولاية اللجنة، أعربت الهيئة عن تفهمها للصعوبات التي تواجهها اللجنة في التخطيط لبرنامج عمل سنوي.

٢٥ - ورحبت الهيئة بالعروض المقدمة حول ما يلي: (أ) معلومات عن المواد العراقية المستولى عليها والتي نُشرت في الموقع الشبكي لمكتب الدراسات العسكرية الأجنبية التابع لجيش الولايات المتحدة؛ (ب) عرض وتقييم أحدث الصور التي تم الحصول عليها من مواقع مختلفة بما في ذلك منشأة المثنى العامة؛ (ج) المعلومات العلنية المتعلقة بولاية اللجنة من خلال استعمال المواقع الشبكية العراقية والمعلومات الجغرافية العلنية؛ (د) قدم عرض لدليل التدريب الذي يجري إعداده حالياً. وقد استفادت الهيئة من هذه العروض ولاحظت استمرار الأنشطة الزراعية واحتمال التوسع فيها في محيط المثنى وخارجه على مقربة من المستودعات حيث كانت تخزن مختلف أنواع الذخائر الكيميائية المليئة بالمواد المؤثرة على الأعصاب، والتي يمكن أن تشكل خطراً على السلامة والصحة.

- ٢٦ - كما رحبت هيئة المفوضين بصيغة منقحة من الموجز وبالعمل المستمر المتعلق بالمؤشرات على أنشطة محتملة محظورة. وأثنت الهيئة على الأنشطة التدريبية التي تضطلع بها اللجنة وعزم رئيسها على تحديث قائمة الخبراء المدربين كمفتشين. كما أثنت على إعداد دليل لتدريب المفتشين على أساس ما تجمع لدى اللجنة من خبرات.
- ٢٧ - وأخيراً، أحاطت الهيئة علماً بالمساعدة التي قدمتها اللجنة للسلطات العراقية فيما يتعلق بانضمام العراق إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتوفير معلومات إضافية طلبتها العراق بعد حذف المعلومات المتعلقة بعدم الانتشار وغيرها من المعلومات الحساسة فيها.
- ٢٨ - وتقرر عقد الاجتماع المقبل لهيئة المفوضين في ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- ٢٩ - ووفقاً للفقرة ٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، جرت استشارة المفوضين بشأن محتوى التقرير الحالي.

## مرفق

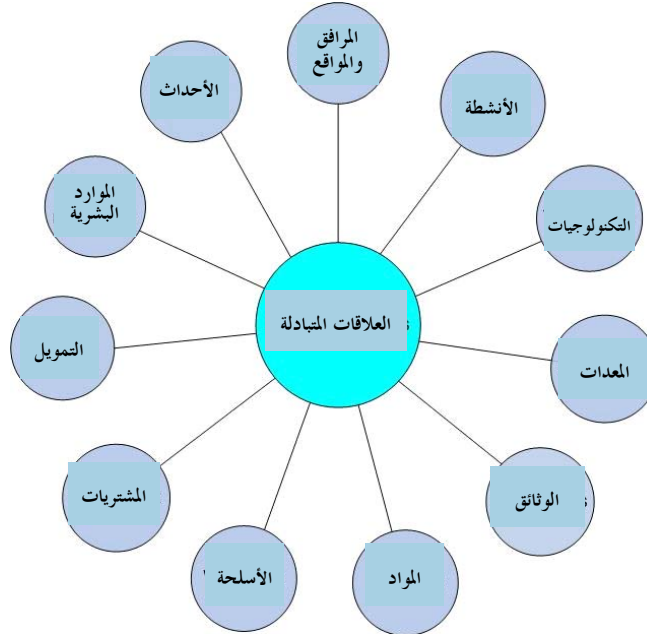
### استخدام المؤشرات في برامج أسلحة الدمار الشامل

١ - برز عدد من العناصر المهمة لدى استعراض لتجربة اللجنة في عمليات التفتيش التي أجرتها الأمم المتحدة في العراق، ومنها قيمة المؤشرات في إجراء تحقيقات مثمرة، وفي تفهم كيفية وأماكن العثور عليها (أو على العكس من ذلك، عدم اكتشافها). وجرى الإقرار بأن مؤشرات مفيدة عديدة قد لا تكون موجودة دائما في الموقع الذي يجري تفتيشه أو في المعدات التي يجري استعمالها، بل قد تظهر من خلال عملية منتظمة وشاملة لجمع المعلومات من أماكن عديدة ومختلفة ذات علاقة بموقع أو نشاط معين. وكثيرا ما يؤدي تحليل هذه المعلومات إلى توفير مؤشرات عن نشاط محتمل غير معلن عنه ومحظور أو إلى فتح ميادين جديدة أمام التحقيق لم تكن ظاهرة سلفا.

٢ - ويحدد الرسم الوارد أدناه مجالات منفصلة للمعلومات يمكن العثور على مؤشرات ضمنها. ويمكن الحصول على المعلومات من مصادر متنوعة، بما فيها عمليات التفتيش الموضوعي، وتقديم التصريحات، وأخذ العينات، والتصوير الجوي، وفحص المعلومات العلنية المصادر، والاستخبارات، وبيانات الموردين، والمقابلات مع الأشخاص المنخرطين في البرنامج. وعلى الرغم من أنه يجب التحقيق في كل من هذه المجالات على حدة و/أو بشكل مواز، لكن من الواضح أنها لن تكون كلها ذات أهمية في كل حالة، أو أنها ستنتج مؤشرات تؤدي بحد ذاتها إلى نتائج ما. ففي أغلب الأحيان قد يؤدي مزيج من المؤشرات أو تضافر مجموعة منها إلى إحداث اختراق أو الكشف عن أدلة بشأن وجود نشاط محظور.



## مجالات المعلومات



٣ - إن صياغة إطار محدد يتناول المؤشرات، على أساس النتائج المذكورة أعلاه، سيفيد في تحقيق الوضوح والوعي والنهج المنظم إزاء استخدام المؤشرات في منهجية عامة للتفتيش. وستفيد تلك المنهجية في تدريب المفتشين بحيث يصبحون أكثر قدرة على القيام باستكشاف منظم لمصادر المعلومات الأقل وضوحاً، للتوصل إلى فهم أدق للأنشطة، أو للكشف عن المعلومات الخاطئة أو التي لم يُفصح عنها.

٤ - ويوضح الفرع الوارد أدناه وصف المجالات المتنوعة المبينة في الرسم، وكذلك بعض المؤشرات الممثلة لها، التي قد تنشأ منها في سياق التفتيش والتحليل. ويُختتم الفرع ببعض الأمثلة على مواقف أدت فيها مجموعات من المؤشرات إلى الكشف عن أجزاء من برامج العراق لأسلحة الدمار الشامل وغيرها من المعلومات التي لم يكن قد جرى الإفصاح عنها للأمم المتحدة.

## أمثلة للمؤشرات الممكنة في المجالات المختلفة للمعلومات

### المرافق والمواقع

٥ - يتضمن هذا المجال الموقع المادي والبنية الأساسية والإدارة والملكية المرتبطة به، كما يتضمن الإنشاءات الحديثة للمباني، أو التعديلات في داخل أحد المباني، أو التغييرات في أحد المواقع، بما فيها تشكيل خطوط الإنتاج. وفيما يلي أمثلة على مؤشرات تقع ضمن هذا المجال:

- الشكل العام لأحد المواقع
- منظمة مدنية تديرها سلطة عسكرية
- مظاهر أمنية غير عادية وترتيبات غير عادية للحراسة
- تغييرات حديثة أو مؤقتة في التبعية و/أو الملكية
- قيود على الدخول إلى الموقع مما لا يناسب مستوى تصنيف منتجات الموقع
- وجود إدارات (وخاصة حين يكون بها موظفون عسكريون سابقون) بدون تفسير معقول
- إعادة حديثة للتصميم أو إدخال تعديل

### الأنشطة

٦ - يتضمن هذا المجال العمليات والمهام في المواقع (سواء التي جرت في الماضي أو الجارية حالياً أو المخططة) مثل الأبحاث والتطوير والاختبار والتقييم والإنتاج والمشتريات والتخزين. وفيما يلي أمثلة على مؤشرات تقع ضمن هذا المجال:

- أنشطة غير متفقة مع المنتج النهائي
- تباينات فيما يتعلق بجدول مواعيد العمل أو أنماط عمل غير عادية
- كميات من المنتجات، أو النواتج الثانوية، أو المخلفات، لا تتفق مع الحجم أو النطاق المعلن للأنشطة

### التكنولوجيات

٧ - يتعلق هذا المجال بتطبيق المعرفة العلمية لأغراض عملية من بينها عمليات المعالجة. وفيما يلي أمثلة على مؤشرات تقع ضمن هذا المجال:

- تعديل تكنولوجيات معروفة

- استخدام أساليب فنية غير مناسبة أو غير معتادة
- حيازة تكنولوجيا جديدة بدون تطبيق واضح أو غرض معلن
- استخدام لا مبرر له لتكنولوجيا محددة

#### المعدات

٨ - يتضمن هذا المجال آلات أو أجهزة أو معدات كمبيوتر ذات استعمال مزدوج، تستخدم في إحدى العمليات أو الأنشطة. وفيما يلي أمثلة على مؤشرات تقع ضمن هذا المجال:

- وجود معدات خاصة ذات استعمال مزدوج (مثل المعدات شديدة المقاومة للتآكل)
- وجود معدات لا تتفق مع الأنشطة المعلنة
- غياب معدات لازمة للأنشطة المعلنة
- تخزين معدات جديدة لمدة طويلة دون استخدامها
- معدات مفككة في حالة جيدة تصنف على أنها "قديمة ولا تعمل"
- بيانات متضاربة بشأن استخدام المعدات أو جداول مواعيد عملها
- وجود نظم و/أو معدات متعلقة بالصحة والسلامة، لاحتواء التسرب الكيميائي والبيولوجي

#### الوثائق

٩ - يتضمن هذا المجال التقارير السنوية ودفاتر التسجيل ورسائل التعليمات والدفاتر الشخصية وملفات الكمبيوتر والمراسلات. وكان اكتشاف هذا النوع من المعلومات أو الحصول عليه فيما سبق قد أحدث ضغطاً على العراق للإفصاح عن مزيد من المعلومات. وفيما يلي أمثلة على مؤشرات تقع ضمن هذا المجال:

- ثغرات في دفاتر التسجيل (سجلات الإنتاج والمعدات والتخزين ومراقبة الجودة)
- علامات على تدمير وثائق قبل وصول المفتشين مباشرة
- وجود وثائق عمل أو مسودات تختلف عن البيانات أو الإعلانات الرسمية
- عدم القدرة على إثبات الجدوى التجارية لأحد البرامج المدنية
- اسم المرفق والجهات التابعة له، إذا كان يستخدم بصورة مختلفة في وثائق مختلفة

## المواد

١٠ - يتعلق هذا المجال بالمواد المستهلكة أو مُدخلات عمليات الإنتاج من قبيل المواد الخام والمواد الأولية والمنتجات الصناعية الوسيطة التي تستخدم في الإنتاج. وفيما يلي أمثلة على مؤشرات تقع ضمن هذا المجال:

- وجود مواد ذات استخدام مزدوج بكميات لا تتفق مع المنتجات النهائية أو مع هدف المنشأة
- وجود مواد وسيطة ذات استخدام مزدوج مفيدة لأغراض أسلحة الدمار الشامل ولا يجري تحويلها إلى منتجات نهائية مشروعة
- الحصول على مواد لإزالة التلوث، أو وجود تلك المواد، مما لا يتفق مع الملامح العامة للمرفق

## الأسلحة

١١ - يتضمن هذا المجال معلومات عن نظم الأسلحة ومن بينها قنابل سلاح الجو ومقذوفات المدفعية والصواريخ والمقذوفات وأجهزة الرش والأجهزة المتفجرة التي يمكن تجهيزها بحيث تنشر مواد أسلحة الدمار الشامل. وفيما يلي أمثلة على مؤشرات تقع ضمن هذا المجال:

- وجود متخصصين في التسليح في صناعات مدنية
- قدرات وأمثلة على هندسة عكسية أو تعديلات لذخائر مستوردة
- وجود ذخائر تقليدية في مواقع غير عسكرية لا علاقة لها بها
- معدات خاصة للتعبئة أو أغلفة داخلية غير معتادة أو تصميم لذخائر و/أو أسلحة
- تصميم غير معتاد لذخائر

## المشتريات

١٢ - يتضمن هذا المجال العقود والمناقصات والعطاءات وخطابات الائتمان والزيارات لشركات أجنبية والحصول على مواد ترويجية من الموردين. وفيما يلي أمثلة على مؤشرات تقع ضمن هذا المجال:

- جهود لشراء معدات هامة (مما في ذلك مصادر من السوق السوداء ومنتجات مستعملة)

- طلبات مشتريات من مرافق مختلفة يقوم بها مرفق وسيط أو شخص وسيط
- استخدام تعاملات وترتيبات مالية غير معتادة (مثل مدفوعات نقدية من السفارات)
- مواصفات ليس لها مبرر أو غير معتادة لتصنيع معدات ذات استخدام مزدوج
- مشتريات لم يجر الإفصاح عنها أو لم يعلن عنها على نحو كامل

### التمويل

- ١٣ - يتضمن هذا المجال مخصصات الميزانية والتحويلات المصرفية وتحركات أو تحويلات رأس المال أو الأصول المالية. وفيما يلي أمثلة على مؤشرات تقع ضمن هذا المجال:
- علامات على تمويل مزدوج لنفس الأنشطة
  - عدم القدرة على إثبات الجدوى التجارية أو الاستدامة الاقتصادية للبرنامج أو النشاط
  - أنواع إضافية أو غير معتادة من المدفوعات (تعويض خاص عن ظروف العمل الخطرة، ومدفوعات منح للموظفين أو هدايا عينية)
  - نفقات لا تتفق مع السبب المعلن ونوع النشاط
  - ترتيبات غير معتادة للتمويل

### الموارد البشرية

- ١٤ - يتعلق هذا المجال بمعلومات عن أشخاص كانوا موظفين في مرفق معين أو مرتبطين به في منصب يختص بالإدارة أو الارتباط أو الأمور الفنية أو الدعم. وفيما يلي أمثلة على مؤشرات تقع ضمن هذا المجال:
- حالات عدم اتساق بين عدد الموظفين ومؤهلاتهم ومهام قوة العمل والأنشطة المعلنة للمنشأة
  - مؤهلات الموظفين وخبراتهم مما لا تتفق مع الأنشطة المعلنة
  - وجود أفراد عسكريين في الخدمة الفعلية في مرافق مدنية

## الأحداث

١٥ - يتضمن هذا المجال حدثاً منفرداً أو عدة أحداث (حدث أو حادث أو واقعة طبيعية) قد تكون مرتبطة بأنشطة محتملة للأسلحة المحظورة. وفيما يلي أمثلة على مؤشرات تقع ضمن هذا المجال:

- انتشار غير معتاد لمرض سار (سبب غير معروف أو نمط غير معتاد)
- انبعاثات لمادة سامة دون تفسير
- أنماط مجهودات لتدمير أدلة عمداً
- بيانات رسمية من قيادة البلاد

## العلاقات المتبادلة بين المؤشرات

١٦ - قد لا يكون أحد المؤشرات المنفردة في حد ذاته ذا مغزى، ولكن حينما تؤخذ المؤشرات من عدة مجالات معاً يمكن أن تكون لها قيمة أكبر. وقد لا يثبت أن الجمع بين مؤشرات يتم الحصول عليها مع الوقت دليل حاسم ولكنه قد يشكل صورة أو نمطاً يحتاج إلى توضيح. وتبين الأمثلة من خبرة اللجنة في العراق كيف يمكن لمجموعة مؤشرات متعددة أن تساعد في الكشف عن معلومات لم يجر الإفصاح عنها بشأن أنشطة محظورة.

## الأسلحة الكيميائية

١٧ - إن الجهود المبكرة للتحقق من الإعلان عن الأسلحة الكيميائية الذي قدمه العراق إلى الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٩١، سرعان ما أظهرت أن الإعلان كان غير مكتمل إلى حد بعيد. وحصل المفتشون على مؤشرات متعددة على أن العراق قد أخفى جوانب مهمة من برنامج الأسلحة الكيميائية، مثل مدى أنشطة مادة "في إكس" (VX). فقد وُجد المؤشر الأول في نفايات محتوية على منتجات تحلل مادة "في إكس" في موقع المثنى، وهو مرفق العراق الرئيسي لأبحاث وإنتاج الأسلحة الكيميائية. وأشارت كميات النفايات التي وُجدت إلى أن الأبحاث كانت أكثر توسعاً بكثير مما جرى الإعلان عنه. أما المؤشر الثاني فقد تمثل في وجود مواد كيميائية ذات استخدام مزدوج، ومعروفة بأنه يمكن استعمالها كسوائل لمادة "في إكس". وكان المؤشر الثالث على الإخفاء المتعمد للبرنامج هو التدمير من طرف واحد في عام ١٩٩١ لمادة كيميائية أخرى ذات استخدام مزدوج أعلن عنها العراق في عام ١٩٩٢.

١٨ - وقد اتضح المغزى الكامل لوجود تلك المواد الكيماوية الثلاث ذات الاستخدام المزدوج في عام ١٩٩٥، حينما أعلن العراق برنامجاً أكثر تقدماً عن ذي قبل لإنتاج "في إكس"، بعد اكتشاف وثائق إضافية وتحت ضغط من المفتشين. ولكن حتى ذلك الإعلان ظل التحقق منه غير مكتمل بسبب تدمير العراق من جانب واحد لمادة "في إكس" المنتجة فعلاً، ووجود ثغرات في سجلات الإنتاج في موقع المثنى لعام ١٩٩٠ وبداية عام ١٩٩١.

١٩ - وساهمت جميع المؤشرات المذكورة أعلاه، مع أن بعضها لم يكن قد جرى تقديره حق قدره في البداية، في فهم أفضل لبرنامج "في إكس" في العراق. وفضلاً عن ذلك، أشار تحقيق بشأن معدات إنتاج بحجم تجريبي جرى الحصول عليها لأغراض الأسلحة الكيماوية وأخفاها العراق حتى عام ١٩٩٧، نيته في المحافظة على قدرة إنتاج الأسلحة الكيماوية بصورة تتعارض مع التزاماته بموجب أحكام قرارات مجلس الأمن.

#### الأسلحة البيولوجية

٢٠ - في المجال البيولوجي، لاحظ مفتشو الأمم المتحدة كميات كبيرة من وسائط النمو البكتيري في الحَكَم، وهو المرفق الرئيسي لإنتاج مواد الأسلحة البيولوجية في العراق؛ على أن هذا لم يكن في حد ذاته دليلاً حاسماً على برنامج محظور للأسلحة البيولوجية. وفيما بعد، لوحظت كميات كبيرة من وسائط النمو أيضاً في مستودعين. واتصل مفتشو الأمم المتحدة بالشركات الأجنبية التي قامت بتوريد تلك الوسائط وتبين لهم من وثائق التصدير أن العراق قد استورد كميات من الوسائط تزيد عما أعلنه، مما أدى إلى مزيد من المقابلات المكثفة مع العاملين العراقيين وتفتيشات متكررة للمواقع. ومن خلال عملية المقابلات وسجلات المشتريات باعتبارها دليلاً على التسليم، صار من الصعب على العراق أن يقدم رصيماً متناسقاً للمواد بالنسبة لتلك الوسائط. وبالإضافة إلى ذلك، كان لدى المفتشين دواعي قلق بشأن مرفق الحكم بسبب موقعه النائي وحجمه والتدابير الأمنية فيه.

٢١ - ومع وجود عدة مؤشرات تشير إلى الحاجة إلى مزيد من التحقيق المفصل، ومع الضغوط المتصاعدة على العراق لتقديم تفسيرات قابلة للتصديق، اعترف العراق ببرنامج سابق محظور للحرب البيولوجية. وكان كل مؤشر في حد ذاته غير كافٍ لوضع صورة واضحة للوقائع، ولكن تلك المؤشرات أثبتت أنها مجتمعة معاً كانت أكثر فائدة.

## القذائف التسيارية

٢٢ - خلال الفترة المبكرة من تفتيشات الأمم المتحدة في العراق، قدم العراق في نهاية المطاف عدداً من الإقرارات، بناءً على حالات توصل إليها المفتشون باستخدام مجموعة من المؤشرات. ومن أمثلة ذلك المشروع ١٧٢٨. وكان العراق قد أعلن أصلاً أن غرض المشروع هو تطوير تكنولوجيات للحام وتكنولوجيات أخرى لتصنيع المضخات الزراعية، ولكن كانت هناك مجموعة أخرى في المشروع ١٧٢٨ مكلفة بدراسة إمكانية تصنيع محركات سكود بعملية هندسة عكسية.

٢٣ - وظهرت عدة مؤشرات من مجالات الأنشطة والموارد البشرية والمشتريات والمعدات، أشارت بقوة حينما أخذت معاً إلى أن إنتاج محركات الدفع بالوقود السائل يمكن أن يكون هو الغرض الوحيد للمشروع ١٧٢٨ وأنه كان أكثر تقدماً مما أُعلن. ومن خلال جهد مكثف على مدى فترة طويلة من الزمن، تمكن مفتشو الأمم المتحدة من التعرف على ما يزيد على ١٠٠ قطعة من المعدات التي لم يجر تدميرها خلال حرب الخليج كما ادعى العراق وثبت أنه قد جرى شراؤها للمشروع ١٧٢٨ واستخدامها فيه. وشملت تلك المعدات آلات للتشكيل بالتدفق وأفران تفريغ للهواء وآلات خاصة للحام وآلة لضبط التوازن. ومع أن تلك الآلات لم تكن موجودة معاً في مرفق واحد، فإنها تشكل مجتمعةً جميع المعدات اللازمة لإنتاج محركات الدفع بالوقود السائل. وقد ثبتت صحة استنتاجات مفتشي الأمم المتحدة بشأن المشروع ١٧٢٨ بناءً على عدد من المؤشرات المترابطة والتحقيقات التالية لها، حينما اعترف العراق في نهاية المطاف بالحقيقة في إعلانه في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، حيث أقر أن المشروع ١٧٢٨ قد أنشئ وجرى تشغيله على وجه التحديد لإنتاج محركات الدفع بالوقود السائل للصواريخ، وبصفة خاصة، محركات صواريخ سكود.

## العمل الجاري بشأن المؤشرات

٢٤ - تقوم لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بمزيد من تطوير استخدام المؤشرات كعنصر قيم من عناصر منهجيتها في التفتيش. ويجري التركيز على التعرف على المجالات وأنواع البيانات بطريقة منظمة، تشمل استعمال أدوات تستند إلى الحاسوب.